فصلية علمية - محكمة نصف سنوية، دراسات حديثة في نهج البلاغة،
السنة الأولى، العدد الأول (المتوالي ١)، خريف وشتاء ١٣٩٦ش.
١٤٣٩ق. (٦٢ - ٤٩)

Biannual Journal *Current Studies in Nahj al- Balaghah.*

Vol. 1, No. 1, Autumn & Winter 2017 (49-62)

حقوق المواطنة الإسلامية وفقًا للتعاليم العلوية

كاظم منافي شرف‌آباد
طالب الدكتوراه في فرع الإدارة التعليمية، جامعة أبو علي سينا، مدينة همذان، إيران. (kmanafi2016@gmail.com)

تأريخ الاستلام: ١٤٣٨/١١/١٥ تأريخ القبول: ١٤٣٩/١/٤

Islamic Citizenship Rights Model Based on the Teachings of Imam Ali

Kazem Manafi Sharafabad
Ph.D. Candidate in Educational Management, Bu-Ali Sina University (kmanafi2016@gmail.com)

Received: 2017/September/26 Accepted: ٢٠١٧/August /09

الملخص

يُعَدُّ مفهوم المواطنة من المفاهيم الحديثة فى المجتمع الإسلامى، فعلى الرغم من رواجها بشكل كبير، إلا أنّها لم تتمكن من فتح مكان لها فى الفكر السياسى الاجتماعى كما ينبغى. إنّ المواطن هو ذلك الشخص الذي يعيش فى ظل حكومة ما، وكما ورد فى التعاليم الإسلامية وأحاديث المعصومين وخاصة الإمام على (ع)، إنه فرد من المجتمع الإسلامى، على هذا فإنّ حقوق المواطنة تغطى كل الأمور التى على الوالى أن يوفرها، وذلک مقابل القبول بالولاية والحكم والقيام بواجبات المواطنة. إنّ البحث الراهن يسعى إلى تقديم حقوق المواطنة الإسلامية وفقا للتعاليم العلوية، واتخذ البحث أسلوب الوصف والتحليل وذلك استنادا إلى الدراسات الدينية بالنظر فى نهج البلاغة، إنّ نتائج الدراسة الأساسية تبين بان حقوق المواطنة فى النظام العلوي تنطوي على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية.

الكلمات المفتاحية: حقوق المواطنة الإسلامية، التعاليم العلوية، نهج البلاغة، الإمام علي (ع).

Abstract

Notwithstanding its pervasive use, the concept of citizenship has failed to find its proper position in the politico-social thought. A citizen is a person who lives under the rules of governing system. In the Islamic tradition and in the words of the infallibles and Imam Ali in particular a citizen is perceived as a member of their society. This said, citizenship rights cover all those provisions the governor has to make if a person chooses to subject themselves to the conditions set by the government. The present study, employing a descriptive-analytic approach and in accordance with Islamic materials including Nahj-ul-Balagha, makes an effort to outline Islamic citizenship rights. The results show that in the teachings of Imam Ali citizenship includes social, economical and political facets.

Keywords: Islamic Citizenship Rights, Teachings of Imam Ali, Nahj-ul-Balagha, Imam Ali (AS).

المقدمة

شهدت بداية القرن الثامن عشر ظهور مصطلح المواطنة، وتمت مناقشة القضايا المتعلقة بحقوق المواطن وما يتحمله من مسؤوليات. إنّ الدراسات حول المواطنة كانت سابقا مركزة على الحقوق والمسؤوليات الفردية فيما يتعلق بالحكومة. لكن في يومنا هذا يؤكد الباحثون على أهمية قضايا مثل الحقوق المدنية والحقوق القانونية المتساوية، وتحقيق العدالة الفردية والحقوق السياسية منها حق النفوذ في اتخاذ القرار عبر الاقتراع لتحقيق المكانة العامة والحقوق الاجتماعية ومنها الحصول على الظروف الصحية والتعليم والتربية. هذا ونظريات المواطنة الليبرالية تركز على جوانب الحقوق القانونية للمواطنة، التي تؤكد بدورها على الحرية الفردية والعدالة القانونية. إنّ المحور الرئيس في ذلك المفهوم هو علاقة الفرد بالحكومة (وستولم وآخرون،[1] ٢٠٠٧) تتحقق المواطنة عندما يتمتع كل أبناء المجتمع بكل الحقوق والحريات المدنية والسياسية، ويتمكنون من الحصول على الفرص الضرورية للحياة اقتصاديا واجتماعيا، إضافة إلى هذا يجب أن تتوفر فرصة المشاركة عند المواطنين بصفتهم أعضاء المجتمع في مختلف المجالات وأن يتحملوا مسؤولياتهم لقاء الحقوق التي يتمتعون بها، بغية إدارة المجتمع بشكل أفضل وخلق النظم. إنّ معرفة تلك الحقوق والواجبات تلعب دورا مؤثرا في تطوير مفهوم المواطنة وبناء مجتمع مؤسَّس على النظم والعدالة، فلكي يكون المواطنون حاملين هذه السمة، يجب إصدار الحكم عليهم وفقا للمعايير الموضوعية والشفافة، على هذا فإنّ المواطنة في بداية الأمر تعد بمثابة قوة، ثم تأتي بحقوق آخر منها المواطن. للمواطنة جوهر ثنائي: وهما اجتماعي وسياسي، يراد بالجوهر الاجتماعي كيفية تعامل المواطنين معا، بينما المواطنة السياسية تعني تعامل المواطنين مع الحكومة، علينا أن نعترف بأنّ المفهومين يستخدمان لتعريف المواطن المشارك في مجتمع ديمقراطي. (ليسا وشيودو،[2] ٢٠٠٥: ٢٤).

ورد مصطلح المواطنة مؤخرا في الخطابات السياسية والاجتماعية؛ هذا المصطلح هو ترجمة الحقوق والحريات الجوهرية والعامة في المجتمع، وينطوي على أكثر احتياجات الشعب عامة، اما الحقوق فينطوي تحت لواءها كل أبناء المجتمع، من الرجل والمرأة والطفل والشيخ، والولد والبنت، إنّ حقوق المواطنة في العصر الحديث هي تبلورٌ للمعايير الجوهرية التي لايمكن للأفراد من دونها أن يحققوا مكانتهم الإنسانية (غاندي،[3] ٢٠٠٧: ٣٠) لهذا تشكل جزءا لايتجزأ من المجتمع المدني وأساسا في تكوينه، وتوفر إمكانية مشاركة المواطنين طوعا في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. وإنّ فكرة مشاركة المواطنين التي تقضي بمشاركة كل فرد في العملية السياسية، تم القبول بها كأساس من أسس الديمقراطية، التأكيد منصب مؤخرا على دور المواطنين بصفتهم المشاركين الناشطين في المجتمع وكذلك في السياسة والمساعدة على تحقيق الرفاه الاجتماعي وإنتاج الثروة الاقتصادية والأهم من هذا، التشاركية في الحقوق والمسؤوليات الحكومية. (ماتسودا،[4] ٢٠١٤: ٩٠).

إنّ الإسلام بصفته الدين الشامل اهتم بكل جوانب حياة البشر، يحمل تعاليم صريحة وشفافة لبناء العلاقات الاجتماعية بين الناس، ولم يبذل عناية بالكمال المعنوي للناس فحسب، بل اهتم بكيفية بناء أسس المجتمع المثالي، يريد الإسلام بناء صرح ذلك المواطن الملتزم والمسؤول أمام الله وخلقه، الذي يحترم كل حقوق الناس بعيدا عن العرق والعقيدة، ويبذل المساعي لتحقيق الرفاهية لنفسه ولكل الناس. فإنّ مجتمع الأمة مصطلح يعبر عن مسار الناس نحو الكمال الإلهي. وإنّ محور هذا المجتمع هو الحركة والحيوية وليس مرور الأيام، بمعنى أنّه قد يواجه اقتصاد المجتمع تحديات ومشاكل، لكن لايجب الخوف من تلك التوترات، وعلينا القبول بها، ذلك إنّ السير في هذا الاتجاه، يقتضي ظهور تلك التوترات، على هذا الأساس وعلى إثر التطورات الاجتماعية والثورات السياسية في العصور السابقة وانهيار أسس الحكومات المستبدة، وظهور مفاهيم جديدة في الخطاب القانوني، خاض البشر فترة جديدة في تأريخه. وإنّ ظهور مجالس التشريع وفصل السلطات عن البعض وتحديد

1. Westholm et al
2. Gandhi
3. Matsuda
4. Georges Scelle

السلطة السياسية وظهور الدساتير بصفتها ميثاقا عاما بين الحكومة السياسية والمواطنين، فتح آفاقا جديدة فى تنظيم العلاقات بين الحكومة والمواطن. فإنّ الحقوق والامتيازات الواردة فى دساتير الحكومات الجديدة قد حظيت بمكانة خاصة. (أحمدي طباطبايى، ٢٠١٠: ٤).

لا يمكن مقارنة العلاقة بين المواطن ومكوّنات النظام الأخرى، فى الفكر الغربى، وبين مقولة الولاية فى الفكر الإسلامى. ففى الفكر الإسلامى يمكن تحليل علاقة أبناء المجتمع من خلال ثلاثة مكوّنات أخرى من النظام الولائى؛ فإنّ الولاية هى إحدى سمات المواطن الحسن فى المجتمع الإسلامى، إذ إضافة إلى قيامه بالواجبات الملقاة عليه كمواطن، يولى اهتماما خاصا بمسار الفكر الولائى فى مجال التفكير وبنية السلوك فى المجتمع، وفى الواقع إنّ النظام السياسى فى الإسلام هو نظام ولائى، فى هذا النظام يتأسس كل شيء على محور العقيدة، خلافا للأنظمة الأخرى التى تتكون من خلال الحكومة والشعب فى أطر الجغرافيا الطبيعية، ويتم تجاهل الظروف الجغرافية والثقافية وحتى العرقية التى تشكل أساس المجتمعات الإنسانية فى إطار العشيرة والقوم، إلا أنّ الإسلام يبنى المجتمع فى إطار العقيدة وبدلا من بناء الشعب فى إطار جغرافى محدود باسم البلد، يقوم ببناء الأمة فى نطاق عالمى تسمّى الأمّة الإسلامية، ففى هذا الإطار يصبح المواطن مفهوما حديثا، وكل المسلمين فى كل بقاع المعمورة بصفتهم مسلمين لايحصلون على شرف الانتماء إلى أمّة الإسلام فحسب، بل تتحدد لهم واجبات متقابلة، بمعنى أنّ كل مسلم فى كل أنحاء العالم يصبح عضوا حقيقيا من الأمة ويحمل مسؤوليات تقع على عاتقه، وعلى الحكومة الإسلامية احترام حقوقه، كما يؤدي المسلم المسؤوليات الاجتماعية الملقاة على عاتقه تفرضه عليه الحكومة الإسلامية والأمة الإسلامية (نركسيان، ٢٠١٥: ١٧).

إنّ حقوق المواطن التى يريدها الإسلام تتحقق على يد الحكومة الإلهية وتؤديها الحكومة عبر التعاليم الإلهية، أما فى عصر حضور المعصوم، فإنّه على رأس الأمور، وفى عصر الغيبة يتولى الأمرَ الفقيهُ العادل والمتقى والعارف بالزمن، والشجاع والمدير والمدبر؛ ولاية الأمر وإمامة الأمة، ويهدي المجتمع بالمعايير الإسلامية إلى تحقيق السعادة الدنيوية والأخروية. ففى الإسلام يتأثر المواطنون بالأسس المعرفية الدينية والتربية الدينية كما يقدّمون كل ما لديهم للتربية الدينية.

حقوق المواطنة

١. الحقوق

إنّ الحقوق جمع الحق وبمعنى إيجاب الشيء ومعرفة حقيقة الأمر كما تعنى الصحيح واليقين والعدل (عميد، ٢٠٠٦: ٢٧٠). واصطلاحيا يحمل الحق معانى عدة ومع أنّه تم الحفاظ على الجذور اللغوية له وهى الثبوت لكن للثبوت أنواع تختلف بعضها عن الآخر، أدّى هذا الأمر إلى كثرة تعريفات الحق (حسينيان خطيبى، ٢٠٠٦: ٢٩٥). وللحق علاقة قانونية يمتلك الشخص بموجبها المقدرة على الهيمنة على شيء محدد بشكل خاص، أو أن يطالب الشخص القيام بعمل ما أو منعه من القيام به (ساكت، ٢٠٠٧: ٤٩) وفقا لرأي جورج سل القانونى الفرنسى الشهير فإنّ الحقوق هى مجموعة من القوانين الاجتماعية أو بعبارة أخرى هى قواعد معاش الإنسان فى المجتمع التى تختلف مع الأنظمة الاجتماعية الأخرى؛ منها القواعد الأخلاقية والدينية والتقاليد والعادات. لهذا يجب البحث عن الحقوق فى خبايا الحياة الاجتماعية (قرائى مقدم، ٢٠٠٦: ٩٧).

الحقوق هى قاعدة الأعمال ومن خلالها يقوم الإنسان بعمل أو يمتنع عن القيام به (صانعى، ٢٠١٠: ٣٤) يعتبر بعض القانونيين إنّ هدف الحقوق هو الحفاظ على النظم فى المجتمع، ويرون أنّ القواعد القانونية، هى تلك القوانين التى تضمنها القوى الحكومية المخولّة بهذا الأمر، وهدفها هو استتباب السلام والنظم فى المجتمع. إنّ أتباع بعض المدارس الأخرى، الذين يذهبون إلى أنّ للحقوق أسسا ذهنية متفوقة على إرادة الحكومة، يرون بأنّ هدف الحقوق هو توفير العدالة، إنّهم يرون أنّ أهم مصادر الحقوق هى أفكار ونظريات العلماء وكذلك تلك النظريات التى تشكل الحقوق والعرف والعادات، مصدرها هذا وتهدف الحقوق إلى تطوير حضارة الشعوب وثقافتها (كاتوزيان، ١٩٨٦: ٤١٧ - ٤١٩).

٢. المواطن

المواطن هو ذلك الشخص الذي ينتمى إلى مجتمع ما، وأما ورد في المعجم أنّ المواطن هو أهل مدينة ما أو بلد ما. وفي

المصادر الإسلامية وردت مفردات مثل الأمة والناس والرعية مرادفة للمواطن، مع أنّ الناس والأمة ليستا بمعادلتين دقيقتين لمفردة المواطن، لكن الأمة تطلق على مجموعة من الأفراد الذين اجتمعوا حول دين ما أو زمان ما أو مكان ما، بينما تطلق المواطنة على أبناء المجتمع السياسى، أما مفردة الرعية فتطلق دينيا على أولئك الذين تتولى قيادة المجتمع مسؤولية الحفاظ على أرواحهم وأموالهم (نوري الطبرسى، ١٤٠٧: ١٤/ ٢٤٨).

تحمل مفردة المواطن طابعا اجتماعيا وقانونيا، بمعنى أنّ فحوى المواطنة تعود إلى كيفية تعامل الإنسان فى البيئة الاجتماعية من جهة، ومن جهة أخرى تجد مدلولها إلى جانب الحقوق الأخرى، ومفردة المواطن أعم من حقوق المواطنة وتطلق على مجموعة من الحقوق والواجبات الملقاة على عاتق الفرد، ذلك أنّ أحد مدلولات تعريف المواطن هو الوضع القانونى للمواطنة والحفاظ على الحريات الفردية فى المجتمع، بحيث لاتوجه ضربة إلى حريات الآخرين، وهذا الأمر يتطلب وضع الواجبات والالتزامات إلى جانب الحقوق ومنها حقوق المواطن. المواطنة توفر بمساعدة مجموعة الحقوق والواجبات والالتزامات والقيم الناجمة عنها، طريقا لتوزيع المصادر توزيعا عادلا وتمهد لحياة تتسم بالمشاركة والحيوية. فإنّ الالتزام بالقيم الجماعية لايعنى نسيان الهوية الفردية والقيم الشخصية، وقواعد وأسس الحياة الفردية، يمكن أن يحتفظ القبول بالقيم العامة واحترامها والعمل بها فى محلّه دون التعارض مع القيم الفردية. وإنّ المواطنة بحاجة إلى إطار وأرضية تؤيد فيها الحقوق وتتوفر فيها إمكانية انجاز المسؤولية، إنّ هذا الإطار ليس إلا الأرضية الاجتماعية التى تتبلور فى جوفها القيم ذات الصلة بالمواطنة، وتشتمل على الديمقراطية والنظام القانونى الفاعل والمؤسسات ذات الصلة، التى توفر قواعد المشاركة، وتتجلى قيم المواطنة فى مثل تلك الأرضية (آشتيانى،٢٠٠٥: ١١٧).

إنّ المواطن هو الشخص الذي يحق له الحياة فى المجتمع، ومن خلال التمتع بالحقوق والقيام بواجبات المواطنة يساعد على تأسيس الحضارة، هذا يعنى أنّ بناء الإنسان فى المجتمعات يكتسب أهمية لكل أبناء المجتمع، إنّ الشرط الضروري لتحقيق هذا الأمر هو بناء بنية لإدارة المجتمع، يشارك الناس فيها كلهم، وعندها يتجلى مفهوم المواطنة بشكل حقيقى، يتم إنتاج احتياجات المواطنة.

فى الواقع، إنّ المواطن هو الذي يعرف حقوقه الفردية والجماعية، ويدافع عنها ويعرف القانون ويطبقه ويطالب به ويتمتع بحقوق محددة، ويعرف أنّ هناك شخصا آخر، ودفاعه عن حقوق ذلك الشخص يعنى دفاعه عن حقوقه نفسه، فالمواطن لايعنى أن يسكن الشخص مدينة ما، لفترة محددة، بل يعنى مجموعة من المعارف الحقوقية والفردية والاجتماعية، لهذا تتبلور المواطنة عندما يتمتع كل أبناء المجتمع بالحقوق والحريات المدنية والسياسية وتكون فرص الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى متناول أيديهم، هذا وأنّ المواطنين بصفتهم أبناء المجتمع يشاركون فى مختلف المجالات، ويتحملون مسؤوليات نتيجة الحقوق التى يتمتعون بها، مسؤوليات تأتى لإدارة المجتمع واستتباب النظم، إنّ معرفة تلك الحقوق والواجبات لها دور مؤثر فى تطوير المواطنة وبناء مجتمع على أساس النظم والعدالة، لهذا تحمل المواطنة مفهوما حقيقيا، وعلى المواطنين أن يصدروا أحكامهم وفقا للمعايير الموضوعية، على هذا فإنّ المواطنة فى نفسها قوة، ومن ثم تُؤخَذُ بعين الاعتبار حقوق مختلفة للمواطن، ثم إنّ المواطنة، تؤيد مقدرة الفرد لإصدار الحكم حول حياته، ولا تحدد حياتهم من قبل وفقا للعرق أو المذهب أو الطبقة أو الجنس أو واحدة منها.

بناءً على ذلک إنّ حقوق المواطنة هى مجموعة الحريات التى يتمتع بها أبناء المجتمع، وتطلق على الحقوق والحريات الفردية والحقوق العامة والاجتماعية (رزاق بور، ٢٠١٢: ٩١) على هذا فإنّها مزيج من الواجبات والمسؤوليات التى يتحملها المواطنون تجاه البعض والمدينة والحكومة أو القوى الحاكمة، إضافة إلى الحقوق والامتيازات التى يتمتعون بها وتتولى الحكومة أو القوى الحاكمة توفيرها. من هنا فإنّ حقوق المواطنة هى مجموعة الحقوق والامتيازات التى يتمتع بها المواطنون فى دولة ما وفقا لمبدأ الكرامة الإنسانية ومبدأ منع التمييز، لتوفير أرضية لنمو شخصية الإنسان، الفردية والاجتماعية فى النظام القانونى لبلد ما. إنّ أساس حقوق المواطنة هو أنّ الفرد وبسبب كونه إنسانا، يتمتع بحقوق وإمكانيات، يراها الكثير من القانونيين حقوقًا طبيعية وغير اكتسابية، ولا يمكن لأيٍّ كان أن يسلبه إياها أو يحددها.

فى الغرب هناك قاعدتان لحقوق المواطنة: ١. الرؤية المؤسسة على الليبرالية ٢. الرؤية المؤسسة على الجمهورية. فى الرؤية الأولى تعد حقوق المواطنة مجموعة من الحقوق والواجبات المتلازمتين، ويتمتع بها كل مواطن بشكل متساوي، بعبارة أخرى على كل مواطن أن يؤدي الخدمة العسكرية فى نفس الوقت الذي يريد تحقيق الأمن الفردي والحرية وحق التصويت، أما عند الجمهوريين وفضلا عن القضايا أعلاه، فإنّ فكرة المثالية كامنة فى مفهوم حقوق المواطنة، وتتكون من أربعة أجزاء:

١. المواطنون يتمتعون بمجموعة من الحقوق.

٢. إلى جانب تلك الحقوق على المواطن واجبات لابد من تأديتها.

٣. المواطنة تتضمن الرغبة فى السير فى اتجاه تحقيق حقوق كافة أبناء المجتمع السياسي.

٤. إنّ تلك الرغبة في تنفيذ حقوق الآخرين، تَنَفَّذُ وفقا لاتفاق عام ومثالي (ميلر، ٢٠٠٣: ١٣٤).

لحقوق المواطنة الجديدة سمتان بارزتان تميزانها عن المفاهيم الحقوقية الأخرى: الأولى؛ أنّ حقوق المواطنة تختلف عن حقوق الإنسان، وهذا الاستقلال يعنى وجوب إلقاء نظرة جديدة عليها، والأخرى؛ أنّ حقوق المواطنة الجديدة تدل على علاقات المدنيين معا وعلاقاتهم بالمؤسسات الحكومية الأخرى، ومن هنا يجب تقديم تفسير خاص لحقوق المواطنة بشكل عام. إنّ علاقات الحكومة والشعب فى حقوق المواطنة الحديثة مؤسسة على التعاون أكثر من كونها مؤسسة على سلطة الحكومة. مع أنّه فى بعض الحالات المهمة تمارس سلطة الحكومة لكن فى أغلب الحالات يتحمل الفرد والحكومة حقوقا وواجبات لتحقيق حقوق المواطنة، لاننسى أنّ الفرد يتمتع بحقوق فى المجتمع والحكومة، وعليه أن يقوم بواجبات ما، هذا الأمر لايتصف بصفة أحادية الجانب ذلك أنّ الفرد يتمتع بسمات اجتماعية، فمن الضروري أن يؤدي ما عليه تجاه المجتمع الذي يعيش وسطه، ويساهم فى بناء مجتمع سليم ومنشود.

فيما يتعلق بحقوق المواطنة من منظار سماحة قائد الثورة علينا القول: إنّه يرى أنّ الثورة الإسلامية قد أحييت مقولة حقوق المواطنة في إيران. لم يكن لدينا قبل انتصار الثورة الإسلامية اصطلاح حقوق المواطنة، إنّ ما كان يطرح قبل الثورة هو الأرباب والرعية والعبد والمولى وليس المواطنة، على هذا فإنّ الثورة الإسلامية هى المؤسسة لمقولة حقوق المواطنة، وأنّ المواطنة التى تتحدث عنها هى مواطنة كريمة وسامية تهتم بحقوق الإنسان وأنّ التكاليف الدينية تمنحه الكرامة. إنّ هذه المقولة الثنائية لاتطرح فى أي فلسفة سياسية فى العالم المعاصر، إنّ حقوق المواطنة فى الفلسفة السياسية الغربية هى تلك الحقوق التى يحصل عليها الناس فى إطار العقد الاجتماعى والوضع الطبيعى، أما فكرة لاحق وراء الحق الإلهى الذي يتعالى بالإنسان، فلا حضور لها هناك (الخامنئي، ٢٠٠٩).

حقوق المواطنة فى الرؤية الكونية الإسلامية

مع أنّ مصطلح المواطنة فى إطاره الحالى يُعَدُّ مقولة حديثة، لكن جوهره أي كيفية تمتع مختلف الأشخاص فى المجتمع بالحقوق ونوع الانتماء والعلاقة بالحكومة، له تأريخ بقدم تأريخ الإنسان. إنّ معيار الانضمام إلى المجتمع الإسلامى (المواطنة بلغة العصر الراهن) فى مدينة النبى لم يكن خارجا عن إطارين اثنين: إما الإسلام أو التحالفات. على هذا فإنّ المسلمين واليهود فى المدينة اللذين احتفظا باستقلال مجتمعهما الدينى، كوّنا مجتمعا سياسيا موحدا، وأنّ النبى (ص) قد أحل الوحدة الدينية محل الوحدة القومية، وقد جعل أتباع الأديان الإلهية الأخرى عضوا فى المجتمع السياسى بشرط الانضمام إلى التحالفات. بعد نزول سورة التوبة والحديث عن الذمة، فإنّ الانضمام إلى المجتمع وفقا للتحالفات لم يبق حكرا على يهود المدينة، بل أصبح يشتمل على كل أتباع أهل الكتاب، وإنّهم أصبحوا أعضاء المجتمع الإسلامى وفقا للذمة وليس عضوا فى الأمة الإسلامية، أما من لم يدخل فى هذين الإطارين كان يعتبر أجنبيا (غير المواطن) بعد وفاة النبى (ص) وتوسيع رقعة الفتح الإسلامى وزيادة عدد سكانها فى إطار الدولة الإسلامية، قد تكوّن المجتمع السياسى الإسلامى وليس الأمة المسلمة وفقا لتلك الشرطين ولا تأثير للسمات القومية واللغوية والأرضية فى الأمر. حتى فى تلك الفترة التى ظهر التمييز القومى والعرقى بين العرب والعجم، لم يكن لهذه العناصر دور في انتماء الفرد إلى الدولة

الإسلامية من عدم انتماءه إليها، يبدو أنّ الإمام على (ع) وعندما رأى أنّ معاوية كوّن حكومة مستقلة فى الشام، لم يعتبر معاوية وأتباعه أجانبا، بل حاربهم وفقا لشروط الحرب مع المتمرد الداخلى أي أهل البغى وليس الأجانب (الكفار أو المشركين) يراد بالذمة خلق بيئة آمنة والوصول إلى صيغة التفاهم والحياة المشتركة والتعايش السلمى بين الفرق الدينية المختلفة داخل أطر الحكومة الإسلامية. إنّ الفرد أو الجماعة التى ترفض تكالُبَ أهل الذمة، عليه أن يترك المجتمع وأن يخرج من أرض الكفر بدعم من الحكومة الإسلامية، وأن تتجه إلى أراضى آمنة أو ملجأ تريدها تلك الجماعة، وما لم تصل إلى تلك الأراضى الآمنة فإنّها تتمتع بدعم كامل من المسلمين (عميد زنجانى، ۱۹۹۱: ٥٨).

على هذا ومن منظار الإسلام يمكن للأجنبى وبإذن رسمى (الأمان والذمام) أن يدخل البلد الإسلامى، أو يعبر منه، أو يقيم فيه مؤقتا، وأنّ تحقيق الأمان يتوقف على طلب الأجنبى وقبوله على يد الحكومة الإسلامية، أو المسلم، يسمى الأجنبى بعد الحصول على الأمان مستأمن، ويمكنه أن يدخل الحدود الإسلامية، وأن يستفيد من الدعم الكامل من الحكومة الإسلامية والحقوق والحريات الخاصة (ضيائى بيكدلى،۱۹۸۷: ۹٤). يمكن لفئة من الأجانب وهم الأقليات الدينية، وأتبا ع اليهودية والمسيحية والزرادشتية، وبدفع الجزية أو القبول بمعاهدة الذمة مع الحكومة الإسلامية، أن يتمتعوا بحقوق المواطنة إلى حد ما، أو يسمح لهم بالإقامة الدائمة. لو قمنا بالمقارنة يمكننا القول أنّ أهل الذمة لايتمتعون بكل امتيازات المسلمين فى المجتمع الإسلامى، ويعانون من عراقيل، يجب أن تذكر تلك القضايا فى معاهدة الذمة وأن يوقّعوا عليها، مثل عدم الدعاية الدينية وعدم الجهر بالمنكرات، والمحدودية فى تأسيس مبانى أعلى من بيوت المسلمين، وعدم الدخول فى المساجد والأماكن الإسلامية المقدسة (عميد زنجانى، ۲۰۰٤: ۱۲۳) إنّ الأجانب المستأمنين فى حدود الدولة الإسلامية يتمتعون بحقوق مثل حرية الدخول والإقامة وحرية القيام بالواجبات الدينية، والصيانة من التعرض وحرية اختيار المكان وحرية الانتقال فى أراضى الدولة الإسلامية ما عدى الأماكن المقدسة مثل الحجاز أي مكة والمدينة والتمتع بالقوانين الخاصة بالأحوال الشخصية الخاصة بأهل الكتاب وحق امتلاك مقبرة خاصة بهم وعدم دفع الضرائب فضلا عن الجزية (م. ن: ۹۸-۱۰۰)أشارت الكتب ذات الصلة إلى الأدلة الكامنة وراء دفع الجزية على يد أهل الذمة وهى أنّ المسلمين يدفعون الضرائب تحت عنوان الخمس والزكاة وفضلا عن هذا إنّ الحاكم له الولاية على أرواح المسلمين وأنفسهم، ويمكنه أن يتصرف فى أموالهم. إنّ أهل الكتاب وأهل الذمة لايدفعون الخمس والزكاة، ووفقا للمعاهدة المبرمة يقومون بواجباتهم كمواطنين ويدفعون الجزية أو الخراج.

على كل وفيما يتعلق بحقوق المواطنة فى الإسلام هناك مبدءان: أولا الكرامة الإنسانية التى تشكل إحدى الأسس العقائدية فى النظام الإسلامى، إنّ هذا المبدأ يرسم الإنسان كائنا يمتلك إمكانيات كبيرة للتكامل، وبقدرته اللا محدودة والموهبة التى أودعها الله فى ذاته، يمكن أن يتطور حتى يصل أعلى درجات الكمال الإنسانى، إنّ الكرامة تعنى القيمة والإنسانية والابتعاد عن الرجس كما تعنى الفتوة والسخاء، إنّها شرف وحرمة، يمتلكها الإنسان لاستقلاله الذاتى، ومقدرته العقلية وطابعه الإلهى، ويتمتع بها فطريا، فالكرامة الإنسانية هى الأساس فى الكثير من واجبات المواطنة. ثانيا الإشراف العام، إنّ الإسلام لايعتبر قضية الإشراف واجبا ملقاة على عاتق الجهاز الحكومى أو الحاكم فحسب بل يعلِّم الناس الواجبات القانونية والشرعية والإلهية، أن يهتموا بمصيرهم كما جاء فى الذكر الحكيم: على كل مسلم فى المجتمع الإسلامى أن يقوم بإصلاح الأمور وينشر الخير ويمنع المساوئ (كوشا،۲۰۰۹: ۱۷) إنّ الإشراف العام وكون الجميع مسؤولا فى المجتمع يمنحان النظام المقدرة أن يرقى بمستوى وعى الناس وقوته الداخلية ولا تنتهي سلطته بالفساد بأي حال من الأحوال.

سمات حقوق المواطن الإسلامى فى نهج البلاغة

إنّ نهج البلاغة هى أكبر أثر خالد فى دائرة الثقافة والعلم والفكر البشري وهى كلام شخص كان يقول: «سلونى قبل أن تفقدونى، فلأنا بطرق السماء أعرف بطرق الأرض» (شهيدي، ۲۰۱٤: ٦٤، الخطبة ۹۲) فى هذا الكتاب الخالد استخدمت مختلف المفاهيم فى مختلف الأطر، جاءت كثيرا فى أسلوب الخطب والرسائل والحكم، وتدل على مفهوم وحقوق المواطنة في المجتمع الإسلامي، تعني بعضها المواطنين ولا فرق في

الإطار الذي استخدمت فيها، منها مفهوم الرعية، هناك كلمات أخرى مرادفة لها. إنّ استخدام مفهوم الرعية للدلالة على المواطنين جاء أول مرة فى أحاديث الرسول الأكرم، ومن ثم فى أحاديث الإمام على (ع) بكثرة، إنّها مأخوذة من مفردة رعى وتعنى الحفظ، يطلق على الناس رعية لأنّ الحاكم يتولى حفظ أرواحهم وأموالهم وحرياتهم (مطهري، ١٩٩٥: ١٢٧).

إنّ نظريات الإمام على (ع) حول المواطنة وحقوقها فى المجتمع كانت مؤسسة على نظريات القرآن والسنة النبوية. وفى الحقيقة إنّ فكرة المواطنة برأي الإمام على (ع) مؤسسة على أرضية دينية، ذلك أنّ المصدرين أي القرآن والسنة أهم مصادر دين الإسلام، أما فى مجال أسس المواطنة فى نهج البلاغة، فإنّ رؤية الإمام إليها وحقوقها والالتزامات ذات الصلة بها، ناجمة عن أسس ورؤية توحيدية للدين. فى الرؤية الكونية العلوية تعكس حقوق المواطنة وفكرة العدالة العالمية وذلك المجتمع الذي يمكن لأي إنسان أن يعيش فيه بكرامة وبسلام وأمن، إنّ هذه الحقوق ظهرت منذ أن خُلِقَ الإنسان، ذلك أنّ الإنسان كائن منحه الله الكرامة، كما يرى الإمام على (ع) إنّ الشرعية إلهية وان هذه الشرعية تتحقق فى المجتمع بعد إقبال الناس وإرادتهم، إنّ الدين والسياسة فى كلام الإمام وسيرته العملية، لهما علاقة قريبة، لو قمنا بدراسة فحوى المواطنة وكيفية علاقة الحكام والمواطنين لعرفنا أنّه من منظار أمير المؤمنين يجب أن تكون هذه العلاقة ثنائية، ذلك أنّ الحق والتكليف توأمان، إنّ الإمام على (ع) يعتقد بالمسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتق المواطنين تجاه المجتمع والنظام الاجتماعى، هذا ودعا الإمام المواطنين إلى المشاركة الناشطة فى ساحة الاجتماع ويعتقد بدور الناس وإرادتهم فى تحديد نوع الحكومة والسيادة. إنّ نطاق المواطنة من منظار الإمام على (ع) نطاق مفتوح بمعنى وجوب تمتع الجميع بحقوق المواطنة، ويجب أن يكون المواطنون سواسية فى التمتع بالحقوق. فى قضية حقوق المواطنة يرى الإمام على (ع) أنّ الحكومة هي الآلية والوسيلة لتعالي الناس.

١ .العدالة الاجتماعية

ان الإنسان مدنى بالطبع ولاستمرار حياته المادية بحاجة إلى تكوين المجتمع والحكومة، ويجب أن يعيش في الاجتماع وان ضرورة الحياة الإنسانية هى الاختلاف والصراع. على هذا من الضروري أن تسوده القوانين، وان يعرف الكل ما عليه من حقوق وواجبات تجاه المجتمع، ويمكنه أن يوفر الإمكانية بانه يتمتع الجميع بحقوقهم عند حدوث المشاكل، وفى نفس الوقت أن يعمل بما عليه تجاه الآخرين من حقوق، بعبارة اجل، إنّ العدالة الاجتماعية هى منح كل ذي حق حقه، وان يحصل كل ذي حق على حقه ولا يمارس بحقه أي ظلم ولا يظلم أحد (الطباطبايى، ١٤١٧: ١/ ٣٧٩).

إنّ العدالة فى الرؤية العلوية هى امتلاك الفرص المتساوية للتكامل وتحقيق التطور المادي والمعنوي، وفقا للتعاليم العلوية إنّ الناس سواسية، ولا فرق جوهري بينهم فكلهم سواسية فى الخلق وان الفوارق الدنيوية لاتعد معيارا لتفوق هذا على ذاك، وان الناس كلهم امرأة ورجل وطفل وعجوز سواسية فى نظام الكون، إنّ الإمام على (ع) يرى أنّ العدالة هى قانون شامل وسنة لايمكن نكرانها فى عالم الكون، ويعرفها فى الاجتماعات الإنسانية ونظام التشريع بصفتها ضرورة لايمكن نكرانها ويؤكد على ضرورة التنسيق بين نظام التكوين والتشريع، إذ عرف مذهبه ومكتبه بالعدالة (حكيمى، ٢٠٠٧: ٩-١٠) إنّ اسم الإمام على (ع) امتزج مع العدالة بحيث يذكرنا اسم على بالعدالة وتذكرنا العدالة باسم على (محمدي ري شهري، ٢٠٠٤: ٤/ ٥٦) إنّ قصة الإمام على (ع) فى مجال العدالة الاجتماعية من القضايا الثمينة التى تعطى الإنسانية وروح الإنسان شرفا ومنها رفض طلب أخيه عقيل فى التصرف بأموال الناس تأتى من ضمن تلك الأمثلة (جرداق، ٢٠٠٨: ١٢) يرى الإمام على (ع) بان المبدأ الذي يمكنه أن يحفظ التعادل الاجتماعى ويرضى الجميع ويعطى هيكلة المجتمع الصحة ويمنح روح الاجتماع الهدوء، هو العدالة، إنّ الظلم والتمييز ليسا بقادرين على أن يرضيا روح الظالم نفسه وروح من يمارس الظلم لصالحه، ناهيك عن المظلومين أنّ العدالة الكبيرة هى طريق عام يمكنها أن تضم الجميع فى جوفها، وجعلهم يعبرون منها دون مشكلة، لكن الظلم هو طريق لايصل بالظالم نفسه إلى هدفه (مطهري، ٢٠٠١: ٤٢٧). وَاللَّهِ لَأَنْ أَبِيتَ عَلَى حَسَكِ السَّعْدَانِ مُسَهَّدًا أَوْ أُجَرَّ فِى الْأَغْلَالِ مُصَفَّدًا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَلْقَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ظَالِمًا لِبَعْضِ الْعِبَادِ وَغَاصِبًا لِشَيْءٍ مِنَ الْحُطَامِ

وَكَيْفَ أَظْلِمُ أَحَدًا لِنَفْس يُسْرِعُ إِلَى الْبِلَى قُفُولُهَا وَيَطُولُ فِي الثَّرَى حُلُولُهَا لاذَا وَلَا ذَاكَ وَلَكِنَّهَا هَدِيَّةٌ فَقُلْتُ هَبِلَتْكَ الْهَبُولُ أَ عَنْ دِينِ اللَّهِ أَتَيْتَنِي لِتَخْدَعَنِي أَ مُخْتَبِطٌ أَنْتَ أَمْ ذُو جِنَّةٍ أَمْ تَهْجُرُ وَاللَّهِ لَوْ أُعْطِيتُ الْأَقَالِيمَ السَّبْعَةَ بِمَا تَحْتَ أَفْلَاكِهَا عَلَى أَنْ أَعْصِيَ اللَّهَ فِي نَمْلَةٍ أَسْلُبُهَا جُلْبَ شَعِيرَةٍ مَا فَعَلْتُهُ وَإِنَّ دُنْيَاكُمْ عِنْدِي لَأَهْوَنُ مِنْ وَرَقَةٍ فِي فَمِ جَرَادَةٍ تَقْضَمُهَا مَا لِعَلِيٍّ وَلِنَعِيم يَفْنَى وَلَذَّةٍ لاتَبْقَى نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ سُبَاتِ الْعَقْلِ وَقُبْحِ الزَّلَلِ وَبِهِ نَسْتَعِينُ (شهيدي، ۲۰۱۴: ۱۷۴،الخطبة ۲۲۴).

يقول الإمام (ع) فى بداية الرسالة ۲۷ من نهج البلاغة ومن عهد له (ع) إلى محمد بن أبى بكر رضى الله عنه حين قلده مصر: فَاخْفِضْ لَهُمْ جَنَاحَكَ وَأَلِنْ لَهُمْ جَانِبَكَ وَابْسُطْ لَهُمْ وَجْهَكَ وَآسِ بَيْنَهُمْ فِي اللَّحْظَةِ وَالنَّظْرَةِ حَتَّى لايَطْمَعَ الْعُظَمَاءُ فِي حَيْفِكَ لَهُمْ وَلَا يَيْأَسَ الضُّعَفَاءُ مِنْ عَدْلِكَ عَلَيْهِمْ (شهيدي،۲۱۰: ۲۰۱۴، الرسالة ۲۷) إنّ كل من يجعلون الحكومة العلوية نموذجا لهم عليهم أن يحفظوا هذه الرسالة: أَ أَقْنَعُ مِنْ نَفْسِي بِأَنْ يُقَالَ هَذَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ وَلَا أُشَارِكُهُمْ فِي مَكَارِهِ الدَّهْرِ أَوْ أَكُونَ أُسْوَةً لَهُمْ فِي جُشُوبَةِ الْعَيْشِ فَمَا خُلِقْتُ لِيَشْغَلَنِي أَكْلُ الطَّيِّبَاتِ كَالْبَهِيمَةِ الْمَرْبُوطَةِ هَمُّهَا عَلَفُهَا أَوِ الْمُرْسَلَةِ شُغُلُهَا تَقَمُّمُهَا تَكْتَرِشُ مِنْ أَعْلَافِهَا (شهيدي، ۲۰۱۴: ۲۳۴،الرسالة ۴۵) عندما تولى الإمام (ع) أمر الخلافة كان البعض يتمتع بامتيازات وفقا لتمييز مارسه الخلفاء السابقون فأصبحوا أعلى شانا من الآخرين؛ فأرادوا الاستمرار على ما هم عليهم لكن الإمام (ع) رفض أي نوع من التمييز فى حكومته، واعتبر الجميع سواسية، إنّ ما جعل الإمام (ع) يقبل بالخلافة هى تعرض العدالة الاجتماعية للخطر، إنّ القبول بالخلافة على يد الإمام كانت نتيجة قيامه بإحلال العدالة والمساواة الاجتماعية، يقول الإمام فى هذا المجال: أَمَا وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ لَوْ لاحُضُورُ الْحَاضِرِ وَقِيَامُ الْحُجَّةِ بِوُجُودِ النَّاصِرِ وَمَا أَخَذَ اللَّهُ عَلَى الْعُلَمَاءِ أَلَّا يُقَارُّوا عَلَى كِظَّةِ ظَالِمٍ وَلَا سَغَبِ مَظْلُومٍ لَأَلْقَيْتُ حَبْلَهَا عَلَى غَارِبِهَا وَلَسَقَيْتُ آخِرَهَا بِكَأْسِ أَوَّلِهَا وَلَأَلْفَيْتُمْ دُنْيَاكُمْ هَذِهِ أَزْهَدَ عِنْدِي مِنْ عَفْطَةِ عَنْز (شهيدي، ۲۰۱۴: ۱۱،الخطبة۳) إنّ الحكومة عند الإمام (ع) تهدف إلى تنفيذ الحق والعدل وإزالة الظلم والفساد لاغير وفى غير هذا فلا قيمة النعل: وَاللَّهِ لَهِيَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ إِمْرَتِكُمْ إِلَّا أَنْ أُقِيمَ حَقًّا أَوْ أَدْفَعَ بَاطِلًا ثُمَّ خَرَجَ فَخَطَبَ النَّاسَ (شهيدي،۲۰۱۴: ۲۸، الخطبة۳۳).

من النقاط المهمة فى مجال المساواة الاجتماعية الشاملة فى حكومة الإمام على (ع) هى أنّه بالرغم من التزامه بالإسلام والتأكيد الكبير على الدين الإسلامى المبين، إلا أنّه كان يهتم بغير المسلمين فى المجتمع الإسلامى وأمر مرارا وكرارا بمراعاة حقوقهم فى المجتمع وحتى تخصيص مالا من بيت المال للفقراء، وان قصة العجوز النصرانى فى هذا المجال هى نموذج لها، إذ أمر الإمام (ع) بتخصيص قسما من بيت المال له وهذا يدل على النظرة الشاملة للإمام قال الإمام (ع) جعلتم الرجل يعمل عندكم فى فترة كان يستطيع العمل لكن اليوم وهو أصبح عجوزا ولا يمكن العمل تمنعونه قوت اليوم، أعطوه مالا من بيت المال (الحر العاملى، ۲۰۰۸: ۷۳).

۱-۱.الأمن الاجتماعى

فى عهود الإمام (ع) نرى الاهتمام الكبير بالعدالة والعطوفة وحب الناس واحترام شخصيتهم وحقوقهم (مطهري، ۱۹۹۷: ۱۱۸-۱۱۹) بغية تحقيق هذا الهدف الاجتماعى. إنّ الإمام فى حديث له يصرح بأنّ ضرورة الحكومة والقيادة ناجمة عن توفير الأمن الاجتماعى: كَلِمَةُ حَقٍّ يُرَادُ بِهَا بَاطِلٌ نَعَمْ إِنَّهُ لاحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ وَلَكِنَّ هَؤُلَاءِ يَقُولُونَ لاإِمْرَةَ إِلَّا لِلَّهِ وَإِنَّهُ لابُدَّ لِلنَّاس مِنْ أَمِير بَرٍّ أَوْ فَاجِر يَعْمَلُ فِي إِمْرَتِهِ الْمُؤْمِنُ وَيَسْتَمْتِعُ فِيهَا الْكَافِرُ وَيُبَلِّغُ اللَّهُ فِيهَا الْأَجَلَ وَيُجْمَعُ بِهِ الْفَيْءُ وَيُقَاتَلُ بِهِ الْعَدُوُّ وَتَأْمَنُ بِهِ السُّبُلُ وَيُؤْخَذُ بِهِ لِلضَّعِيفِ مِنَ الْقَوِيِّ حَتَّى يَسْتَرِيحَ بَرٌّ وَيُسْتَرَاحَ مِنْ فَاجِر (شهيدي، ۲۰۱۴: ۳۱، الخطبة٤٠) إنّ الإمام (ع) يرى أنّ الحاكم الحقيقى بحاجة إلى توسيع نطاق المصالح الاجتماعية نحو الاجتماع الذي يأتى بأكبر قدر من الأمن لكل المواطنين. يقول الإمام على (ع): إنّ فلسفة حكومته هى توفير الأمن الاجتماعى: اللَّهُمَّ إِنَّكَ تَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنِ الَّذِي كَانَ مِنَّا مُنَافَسَةً فِي سُلْطَانٍ وَلَا الْتِمَاسَ شَيْءٍ مِنْ فُضُولِ الْحُطَامِ وَلَكِنْ لِنَرِدَ الْمَعَالِمَ مِنْ دِينِكَ وَنُظْهِرَ الْإِصْلَاحَ فِي بِلَادِكَ فَيَأْمَنَ الْمَظْلُومُونَ مِنْ عِبَادِكَ وَتُقَامَ الْمُعَطَّلَةُ مِنْ حُدُودِكَ. (شهيدي،۲۰۱۴: ۹۵، الخطبة ۱۳۱).

إنّ الإمام لم يلجا فى حكمه إلى إثارة الرعب والخوف فى مواجهة المعارضين بأي حال من الأحوال، إنّه لم يستخدم

العنف حتى فى مواجهة العناصر المثارة للشغب، ولا يعاملهم بالعنف وسياسة الرعب، ولم يكن يعامل الناس وفقا للظنون ولا يعاقب الناس قبل وقوع الجريمة، ولا يعاقب من يظن بأنّهم يثيرون الفوضى (محمدي ري شهري، ٢٠٠٤: ١٢٠/٤) إنّه وفى عهده إلى مالك الاشتر يصرح حول إقامة السلام والأمن الاجتماعى: وَلَا تَدْفَعَنَّ صُلْحًا دَعَاكَ إِلَيْهِ عَدُوُّكَ وَلِلَّهِ فِيهِ رِضًا فَإِنَّ فِي الصُّلْحِ دَعَةً لِجُنُودِكَ وَرَاحَةً مِنْ هُمُومِكَ وَأَمْنًا لِبِلَادِكَ (شهيدي، ٢٠١٤: ٢٤٠، الرسالة٥٣) يقول للأشتر النخعى: فَالْجُنُودُ بِإِذْنِ اللَّهِ حُصُونُ الرَّعِيَّةِ وَزَيْنُ الْوُلَاةِ وَعِزُّ الدِّينِ وَسُبُلُ الْأَمْنِ وَلَيْسَ تَقُومُ الرَّعِيَّةُ إِلَّا بِهِمْ. (شهيدي، ٢٠١٤: ٢٤٠، الرسالة٥٣) كما يقول (ع): فَأَسْرِعُوا إِلَى أَمِيرِكُمْ وَبَادِرُوا جِهَادَ عَدُوِّكُمْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ. (شهيدي، ٢٠١٤: ١٩٧، الرسالة ١) لكن النقطة المهمة التى يجب الإشارة إليها هنا وكان قد ركز عليها الإمام ونبه الولاة إليها، هى أنّ المشاركة فى التعبئة العامة يجب أن تكون طوعا وليس إجبارا، ويكتب إلى عثمان بن حنيف قائلا: فَانْهَدْ بِمَنْ أَطَاعَكَ إِلَى مَنْ عَصَاكَ وَاسْتَغْنِ بِمَنِ انْقَادَ مَعَكَ عَمَّنْ تَقَاعَسَ عَنْكَ فَإِنَّ الْمُتَكَارِهَ مَغِيبُهُ خَيْرٌ مِنْ مَشْهَدِهِ وَقُعُودُهُ أَغْنَى مِنْ نُهُوضِهِ (شهيدي، ٢٠١٤: ١٩٩، الرسالة ٤).

بعد إقامة السلام والنظم فى المجتمع، يأتى دور الأمن النفسى. إنّ الناس يجب أن لايخافوا فى المجتمع من الظلم ولا يدخلوا فى دائرة صراعات الحكام، ولا يلجئوا إلى المدح والتملق. إنّ الإمام كان يؤكد على صيانة أبناء المجتمع من التجسس والحفاظ على ماء الوجه، ويقول: وَلْيَكُنْ أَبْعَدَ رَعِيَّتِكَ مِنْكَ وَأَشْنَأَهُمْ عِنْدَكَ أَطْلَبُهُمْ لِمَعَايِبِ النَّاسِ فَإِنَّ فِي النَّاسِ عُيُوبًا الْوَالِي أَحَقُّ مَنْ سَتَرَهَا فَلَا تَكْشِفَنَّ عَمَّا غَابَ عَنْكَ مِنْهَا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ تَطْهِيرُ مَا ظَهَرَ لَكَ وَاللَّهُ يَحْكُمُ عَلَى مَا غَابَ عَنْكَ فَاسْتُرِ الْعَوْرَةَ مَا اسْتَطَعْتَ يَسْتُرِ اللَّهُ مِنْكَ مَا تُحِبُّ سَتْرَهُ مِنْ رَعِيَّتِكَ أَطْلِقْ عَنِ النَّاسِ عُقْدَةَ كُلِّ حِقْدٍ وَاقْطَعْ عَنْكَ سَبَبَ كُلِّ وِتْرٍ وَتَغَابَ عَنْ كُلِّ مَا لَايَضِحُ لَكَ وَلَا تَعْجَلَنَّ إِلَى تَصْدِيقِ سَاعٍ فَإِنَّ السَّاعِيَ غَاشٌّ وَإِنْ تَشَبَّهَ بِالنَّاصِحِينَ (شهيدي، ٢٠١٤: ٢٤٠، الرسالة ٥٣).

٢. العدالة الاقتصادية

من أهم حقوق الناس على الحكومة، هو إقامة العدالة في القضايا الاقتصادية فى المجتمع. إنّ الحكومة من واجبها أن تلبى احتياجات المجتمع الاقتصادية، وتمنح الأموال العامة للفقراء وأصحاب الحق، وتنظم معاش الناس. فالعدالة هى مراعاة حقوق كل ذي حق والعدالة الاقتصادية هى مراعاة حقوقهم الاقتصادية، ومن حقوق الناس فى الحكومة الإسلامية، هو توفير الرفاه النسبى الاقتصادي، الملقاة على عاتق الحاكم أو الحكومة الإسلامية. إنّ مفاهيم مثل توزيع العوائد بعدالة، والمساواة فى الاستفادة من المصادر القومية، وبشكل خاص من بيت المال، وتحقيق الرفاه النسبى، وإزالة الفقر فى المجتمع الإسلامى تعد من مدلولات العدالة الاقتصادية، يتطلب احترام حقوق الناس الاقتصادية توزيع العوائد وإزالة الفقر وتقليل الفجوة بين مختلف طبقات المجتمع، ومنح الطبقات الضعيفة مالا، على الحكومة الإسلامية أن تقوم بهذه الأعمال تحت عنوان الضمان الاجتماعى، ينتهى احترام هذه القضايا بإقامة العدالة الاقتصادية.

فالعدالة الاقتصادية تعنى الحياة بلا فقر، كما قال الأمام على (ع) فى هذا المجال: والذي فلق الحبة وخلق الكائنات لو أخذتم العلم من معدنة لسرتم فى الوسط، وعلى طريق الحق، لاتضحت الطرق عليكم واتضحت علامات الهداية لكم، وألقى نور الإسلام بظله عليكم، عندما لحصلتم على الرفاه ولا تبقى أسرة جائعة، ولا يتعرض كافرا أو مسلما إلى الظلم (الكلينى، ١٤٠٧: ٨/ ٣٢).

فى النظام العلوي يتم تقوية ثقافة دعم المظلوم لإزالة أرضية انتهاك الحقوق الاقتصادية، وتعميم مواجهة المهاجمين، إنّ الإمام لم يكتف بالكلام الهادئ والحنون تجاه المستضعفين وما يعانون من مشاكل، بل إنّه كما كان قبل الخلافة أزهد الناس فى عصره، وبعدما تولى أمر الحكم، لم يحدث أي اختلاف مادي فى حياته، واستمر فى حياته فقيرا مثل فقراء العالم الإسلامى، كما كان عمليا قائد الناس فى تحمل المشاكل ومصائب الحياة، إنّ هدف الإمام (ع) من قبول الحكم هو تنفيذ العدالة وتقليل الفجوة الطبقية وإزالة الفقر (هادوي، ٢٠٠١: ٧/ ٢١٩) إنّ الإمام على (ع) وحتى مع أصحابه القريبين منه ومن كانوا معه وشاركوا فى الحروب تعامل مثل تعامله مع كل الناس، ولم يفرق بين العبد الأسود وكبار الأنصار فى تقسيم الغنائم، كما جاء طلحة والزبير عند أمير المؤمنين وقالا لم يكن عمر يعطينا بمثل هذا قال الإمام

كيف كان يعطيكم النبى من الغنائم إنّهما اتخذا الصمت. قال الإمام أ لم يكن النبى (ص) يوزع الغنائم بشكل مساوي، قالا بلى، قال الإمام: هل عندكم إتباع سنة النبى أصح أم سنة عمر؟ قالا: سنة النبى يا أمير المؤمنين لكننا سابقان فى الإيمان وتحمل المشاكل والقرابة، رد الإمام هل أنتما سابقان أم أنا السابق، قالا أنت السابق، قال الإمام: هل لديكم قرابة مع النبى أم أنا لدي قرابة معه، قالا أنت. هل أنتما تحملتما المصائب أم أنا؟ قالا: أنت. قال الإمام (ع) والله إنّ حصتى وحصة هذا الغلام سواسية، وأشار إلى الغلام (سيد رضى،۲۰۰۱: ۲٦٤).

ومن كلام له (ع) لما عوتب على التسوية فى العطاء: أَ تَأْمُرُونِّي أَنْ أَطْلُبَ النَّصْرَ بِالْجَوْرِ فِيمَنْ وُلِّيتُ عَلَيْهِ وَاللَّهِ لاأَطُورُ بِهِ مَا سَمَرَ سَمِيرٌ وَمَا أَمَّ نَجْمٌ فِي السَّمَاءِ نَجْمًا لَوْ كَانَ الْمَالُ لِي لَسَوَّيْتُ بَيْنَهُمْ فَكَيْفَ وَإِنَّمَا الْمَالُ مَالُ اللَّهِ أَلَا وَإِنَّ إِعْطَاءَ الْمَالِ فِي غَيْرِ حَقِّهِ تَبْذِيرٌ وَإِسْرَافٌ وَهُوَ يَرْفَعُ صَاحِبَهُ فِي الدُّنْيَا وَيَضَعُهُ فِي الْآخِرَةِ وَيُكْرِمُهُ فِي النَّاسِ وَيُهِينُهُ عِنْدَ اللَّهِ وَلَمْ يَضَعِ امْرُؤٌ مَالَهُ فِي غَيْرِ حَقِّهِ وَلَا عِنْدَ غَيْرِ أَهْلِهِ إِلَّا حَرَمَهُ اللَّهُ شُكْرَهُمْ وَكَانَ لِغَيْرِهِ وُدُّهُمْ فَإِنْ زَلَّتْ بِهِ النَّعْلُ يَوْمًا فَاحْتَاجَ إِلَى مَعُونَتِهِمْ فَشَرُّ خَلِيلٍ وَأَلْأَمُ خَدِينٍ (شهيدي، ۲۰۱٤: ۹۲، الخطبة ۱۲٦).

۲-۱.الرفاه الاقتصادي

يقول الإمام (ع) حول رفاهية الفقراء اقتصاديا: إِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ فَرَضَ فِي أَمْوَالِ الْأَغْنِيَاءِ أَقْوَاتَ الْفُقَرَاءِ فَمَا جَاعَ فَقِيرٌ إِلَّا بِمَا مُتِّعَ بِهِ غَنِيٌّ وَاللَّهُ تَعَالَى سَائِلُهُمْ عَنْ ذَلِكَ. (شهيدي،۳۱۲: ۲۰۱٤ ،حكمة۳۲۸) ومن كتاب له (ع) إلى قثم بن العباس وهو عامله على مكة: وَانْظُرْ إِلَى مَا اجْتَمَعَ عِنْدَكَ مِنْ مَالِ اللَّهِ فَاصْرِفْهُ إِلَى مَنْ قِبَلَكَ مِنْ ذَوِي الْعِيَالِ وَالْمَجَاعَةِ مُصِيبًا بِهِ مَوَاضِعَ الْفَاقَةِ وَالْخَلَّاتِ وَمَا فَضَلَ عَنْ ذَلِكَ فَاحْمِلْهُ إِلَيْنَا لِنَقْسِمَهُ فِيمَنْ قِبَلَنَا (شهيدي، ۲۰۱٤: ۲٦۱، الرسالة٦۷) كتب إلى عثمان بن حنيف الأنصاري وكان عامله على البصرة وقد بلغه أنّه دعى إلى وليمة قوم من أهلها، فمضى إليها قوله: أَمَّا بَعْدُ يَا ابْنَ حُنَيْفٍ فَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّ رَجُلًا مِنْ فِتْيَةِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ دَعَاكَ إِلَى مَأْدُبَةٍ فَأَسْرَعْتَ إِلَيْهَا تُسْتَطَابُ لَكَ الْأَلْوَانُ وَتُنْقَلُ إِلَيْكَ الْجِفَانُ وَمَا ظَنَنْتُ أَنَّكَ تُجِيبُ إِلَى طَعَامِ قَوْمٍ عَائِلُهُمْ مَجْفُوٌّ وَغَنِيُّهُمْ مَدْعُوٌّ فَانْظُرْ إِلَى مَا تَقْضَمُهُ مِنْ هَذَا الْمَقْضَمِ فَمَا اشْتَبَهَ عَلَيْكَ عِلْمُهُ فَالْفِظْهُ (شهيدي، ۲۰۱٤: ۲۳٤، الرسالة٤٥).

يؤكد الإمام على احترام حقوق الناس الاقتصادية فى عهده إلى مالك الاشتر النخعى: ثُمَّ إِنَّ لِلْوَالِي خَاصَّةً وَبِطَانَةً فِيهِمُ اسْتِئْثَارٌ وَتَطَاوُلٌ وَقِلَّةُ إِنْصَافٍ فِي مُعَامَلَةٍ فَاحْسِمْ مَادَّةَ أُولَئِكَ بِقَطْعِ أَسْبَابِ تِلْكَ الْأَحْوَالِ وَلَا تُقْطِعَنَّ لِأَحَدٍ مِنْ حَاشِيَتِكَ وَحَامَّتِكَ قَطِيعَةً وَلَا يَطْمَعَنَّ مِنْكَ فِي اعْتِقَادِ عُقْدَةٍ تَضُرُّ بِمَنْ يَلِيهَا مِنَ النَّاسِ فِي شِرْبٍ أَوْ عَمَلٍ مُشْتَرَكٍ يَحْمِلُونَ مَئُونَتَهُ عَلَى غَيْرِهِمْ فَيَكُونَ مَهْنَأُ ذَلِكَ لَهُمْ دُونَكَ وَعَيْبُهُ عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ (شهيدي،۲۰۱٤: ۲٤۱،الرسالة٥۳) يرى الإمام (ع) أنّ شدة غضب الله تجاه ظلم العباد أشد من ردة فعله تجاه الشرك به، أي أنّ غضب الله لظلم الناس بعضهم بعضا يبلغ درجة لايمكن مقارنته مع أي من الآلام الدنيوية، وأنّ هذا التعبير يعبر عن أهمية الابتعاد عن ظلم الناس وهضمهم حقوقهم، والاهتمام بالعدالة الاقتصادية والاجتماعية (سليمى، ۲۰۰٤: ۱۳۷) من هنا تأتى الاستفادة من المصادر التى تمتلكها بغية تحسين وضع حياتهم فى المستوى الملائم بالكرامة الإنسانية ضمن حقوق المواطنين. على الحكومة الإسلامية توفير الأرضية لتلك الاستفادة، وأن تمنع زيادة الثروات فى يد الأثرياء، وتزيل أرضية زيادة الأغنياء ثروتهم، كما عليها ومن خلال المساعى المستمرة والتخطيط الدقيق، أن تساعد الضعفاء على تحقيق الاحتياجات الضرورية في الحياة.

۳.حق المشاركة فى القضايا العامة

إنّ التشاركية من المفاهيم الديمقراطية التى تتكون فى إطار علاقات المواطنين والحكومة، وعلاقة السلطة فى المجتمع. إنّ القبول بأصل مساواة الناس هو أكثر الأفكار جوهرية التى تشكل أساسا للمشاركة، ويهدف إلى تعاون الناس وتشاركهم فى الأمور بغية تحسين الحياة كمًّا وكيفا، وفى كل المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، (نيازي/ غفاري، ۲۰۰۸: ۱۲) على هذا الأساس فإنّ المجتمع المدنى ومشاركة المواطنين فى اتخاذ القرارات الاجتماعية يحظيان بالقبول بصفتهما أسسا جوهرية فى التنمية التشاركية (يونسكو، ۲۰۰۷، ۱-۲). يُعَدُّ الاهتمام بالمشاركة العامة من سمات نظرة الإمام (ع) إلى الحكومة.

كان الإمام (ع) يعتبر الناس أصحاب حق فى إدارة الشؤون السياسية والحكومية، وكان يريد منهم أن يقدموا له المشورة فى مختلف القضايا: فَلَا تَكُفُّوا عَنْ مَقَالَةٍ بِحَقٍّ أَوْ مَشُورَةٍ بِعَدْلٍ فَإِنِّى لَسْتُ فِى نَفْسِى بِفَوْقِ أَنْ أُخْطِئَ وَلَا آمَنُ ذَلِكَ (شهيدي، ٢٠١٤: ١٧١، الخطبة ٢١٦).

يؤكد الإمام (ع) على الاستفادة من أفكار الآخرين ومقترحاتهم، وينفى نفيا تاما النظرة المستبدة، يقول الإمام إلى قادة جيشه: وَإِنَّ لَكُمْ عِنْدِي أَلَّا أَحْتَجِزَ دُونَكُمْ سِرًّا إِلَّا فِى حَرْبٍ وَلَا أَطْوِيَ دُونَكُمْ أَمْرًا إِلَّا فِى حُكْمٍ وَلَا أُؤَخِّرَ لَكُمْ حَقًّا عَنْ مَحَلِّهِ (شهيدي، ٢٠١٤: ٢٣٨، الرسالة٥٠) قال الإمام (ع) مخاطبا الاشتر النخعى: ثُمَّ لْيَكُنْ آثَرُهُمْ عِنْدَكَ أَقْوَلَهُمْ بِمُرِّ الْحَقِّ لَكَ وَأَقَلَّهُمْ مُسَاعَدَةً فِيمَا يَكُونُ مِنْكَ مِمَّا كَرِهَ اللَّهُ لِأَوْلِيَائِهِ وَاقِعًا ذَلِكَ مِنْ هَوَاكَ حَيْثُ وَقَعَ وَالْصَقْ بِأَهْلِ الْوَرَعِ وَالصِّدْقِ ثُمَّ رُضْهُمْ عَلَى أَلَّا يُطْرُوكَ (شهيدي، ٢٠١٤: ٢٤٠، الرسالة ٥٣) كما يوصى الإمام (ع) مالك الاشتر فى نفس الرسالة: ثُمَّ انْظُرْ فِى أُمُورِ عُمَّالِكَ فَاسْتَعْمِلْهُمُ اخْتِبَارًا وَلَا تُوَلِّهِمْ مُحَابَاةً وَأَثَرَةً فَإِنَّهُمَا جِمَاعٌ مِنْ شُعَبِ الْجَوْرِ وَالْخِيَانَةِ (شهيدي، ٢٠١٤: ٢٤١، الرسالة ٥٣).

٣-١.حق الحرية فى الانتخابات

من أهم حقوق الناس فى المجتمع، هو حق إنشاء الأحزاب والجمعيات وتقرير المصير، إنّ هذا الحق هو من الحقوق التى تعترف بها دساتير أغلبية الدول، وتؤيدها كإحدى جوانب الحقوق المدنية والسياسية فى الحكومات الشعبية. إنّه ناجم عن مقدرة الناس فى تأسيس منظمات ومؤسسات عند مواجهة السلطة وهيمنتها، إذ يمكنهم فرض مطالبهم على الناس بأفضل الأساليب، إنّ الشخص ضعيف لوحده، ويخسر المعركة فى مواجهة الحكومة، كان الإمام على (ع) يعتبر أنّ سلطته تعتمد على مطالب الناس، ويعلنها بصراحة بأنّه لو لم تكن إرادة الناس وحضورهم لم ولن يكن يقبل بالحكم، إنّ الإمام كان مؤمنا ومثقفا عاهد الله بأن لايقف مكتوف الأيدي فى مواجهة الظلم، وكان يريد الحكم لتحقيق هذا الهدف، لكن على الناس أن يريدوا هذا الأمر، كى لاتبقى حجة لاعلى الإمام ولا على أي عادل آخر، فإذا كانت العدالة للناس، فعلى الناس أن يطالبوا بها، وإلا لاتستقر العدالة وإن استقرت فإنّها لاتستمر (حسين پور، ٢٠٠٧: ٤٦).

قال الإمام (ع) حول الاهتمام بالتيارات السياسية والحرية فى الانتخابات: مع أنّ الحكومة الإسلامية تستمد شرعيتها من الله، لكن إلى جانب الشرعية الإلهية، من اللازم أن تحظى بالشعبية، إنّه يرى أنّه يجب توفير الظروف الروحية والنفسية والعقائدية والثقافية والأخلاقية فى المجتمع، حتى يصبح المرء مطالبا بالحق وتأسيس الحكومة الإسلامية، ولا يمكن إرغام الناس على الإطاعة بقوة السيف (بابازادة، ٢٠٠١: ٥٣٩-٥٤١) إنّ الإمام يرى أنّ رضاه ناجم عن حرية الناس فى التصويت، وبالرغم من ابتعاده عن الحكم لـ ٢٥ عاما، بعد وفاة النبى واتخاذ الصمت حفاظا على الإسلام، قَبِلَ الحكم والخلافة ما يقارب ٥ سنوات، وبايع معه كثير من الناس.

٤.احترام الأقليات الدينية والقومية

كان الإمام يحترم الأقليات الدينية والمعارضين احتراما خاصا، وجاء فى رسالته إلى أحد ولاته: أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ دَهَاقِينَ أَهْلِ بَلَدِكَ شَكَوْا مِنْكَ غِلْظَةً وَقَسْوَةً وَاحْتِقَارًا وَجَفْوَةً وَنَظَرْتُ فَلَمْ أَرَهُمْ أَهْلًا لِأَنْ يُدْنَوْا لِشِرْكِهِمْ وَلَا أَنْ يُقْصَوْا وَيُجْفَوْا لِعَهْدِهِمْ فَالْبَسْ لَهُمْ جِلْبَابًا مِنَ اللِّين تَشُوبُهُ بِطَرَفٍ مِنَ الشِّدَّةِ وَدَاوِلْ لَهُمْ بَيْنَ الْقَسْوَةِ وَالرَّأْفَةِ وَامْزُجْ لَهُمْ بَيْنَ التَّقْرِيبِ وَالْإِدْنَاءِ وَالْإِبْعَادِ وَالْإِقْصَاءِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ (شهيدي، ٢٠١٤: ٢٠٥، الرسالة١٩).

كما أوصى الإمام (ع) فى عهده إلى مالك الاشتر باتخاذ العطوفة، ولم ير حاجة فى ممارسة العنصرية: وَلَا تَكُونَنَّ عَلَيْهِمْ سَبُعًا ضَارِيًا تَغْتَنِمُ أَكْلَهُمْ فَإِنَّهُمْ صِنْفَانِ إِمَّا أَخٌ لَكَ فِى الدِّين وَإِمَّا نَظِيرٌ لَكَ فِى الْخَلْقِ (شهيدي، ٢٠١٤: ٢٠٥، الرسالة ١٩) وجاء فى كتاب آخر: لما بدأ الإمام على (ع) بتقسيم بيت المال أعطى كل واحد ثلاثة دنانير، وأعطى رجلا من الأنصار ثلاثة دنانير، وجاء بعده غلام أسود فأعطاه ثلاثة دنانير، فقال الأنصاري: يا أمير المؤمنين! هذا غلام أعتقتُه بالأمس تجعلنى وإياه سواء؟ فقال: إنّى نظرت فى كتاب الله فلم أجد لولد إسماعيل على ولد إسحاق فضلا. خطب أمير المؤمنين (ع) فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: أيها الناس! إنّ آدم لم يلد عبدا ولا أمة، وإن الناس كلهم أحرار، ولكن الله خوّل بعضكم بعضا، فمن كان له بلاء فصبر في الخير فلا يمن به على الله تعالى، ألا وقد حضر

شيء ونحن مسوون فيه بين الأسود والأحمر (تقوي، ٢٠٠٧: ٩٥). على هذا فإنّ الإمام على (ع)، كان يعتبر أنّ الاهتمام بالجميع، واحترامهم، من واجب الحكومة والحكام، وفى الواقع عدّها الفكرةَ الاجتماعية السائدة على تنظيم علاقات الحكومة بالناس. على هذا إنّ احترام الناس يُعَدُّ من الأسس وأنّ الحكام، فى أي حكومة، وخاصة الحكومة الدينية عند التشريع والتخطيط عليهم الاهتمام بإقامة العلاقات المستمرة والمؤثرة بمختلف طبقات الناس.

٤-١. حرية التعبير والفكر

إنّ الحرية تمثل أمن البشر وتحظى بمكانة سامية فى فكر الإنسان، يرى الإمام (ع) أنّ الفرد يتمتع بالحريات الخاصة به ومنها حرية التعبير والفكر. يُعَدُّ الإمام على (ع) نموذجا كاملا للحاكم المؤمن بحرية التعبير والفكر قبل ١٤ قرنا، وكان بإمكان الجميع أن يبدي رأيه دون خوف ووجل، إنّه لم يكن من طينة الحكام، الذين يحددون الحريات لظنهم أنّه قد يحدث خطأ ما، أو يمارس الاستبداد، بذريعة استغلال الحرية، كان يحاصر الإمام (ع) شتى أنواع المؤامرات الداخلية والخارجية، لكنه بالرغم من كل المؤامرات التى كانت تحاك ضد نظامه، لم يذهب بجواز تحديد الحريات، كتب الإمام (ع) رسالة إلى مالك الاشتر قائلا: وَاجْعَلْ لِذَوِي الْحَاجَاتِ مِنْكَ قِسْمًا تُفَرِّغُ لَهُمْ فِيهِ شَخْصَكَ وَتَجْلِسُ لَهُمْ مَجْلِسًا عَامًّا فَتَتَوَاضَعُ فِيهِ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَكَ وَتُقْعِدُ عَنْهُمْ جُنْدَكَ وَأَعْوَانَكَ مِنْ أَحْرَاسِكَ وَشُرَطِكَ حَتَّى يُكَلِّمَكَ مُتَكَلِّمُهُمْ غَيْرَ مُتَتَعْتِعٍ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وآله) يَقُولُ فِي غَيْرِ مَوْطِنٍ لَنْ تُقَدَّسَ أُمَّةٌ لايُؤْخَذُ لِلضَّعِيفِ فِيهَا حَقُّهُ مِنَ الْقَوِيِّ غَيْرَ مُتَتَعْتِعٍ ثُمَّ احْتَمِلِ الْخُرْقَ مِنْهُمْ وَالْعِيَّ وَنَحِّ عَنْهُمُ الضِّيقَ وَالْأَنَفَ يَبْسُطِ اللَّهُ عَلَيْكَ بِذَلِكَ أَكْنَافَ رَحْمَتِهِ وَيُوجِبْ لَكَ ثَوَابَ طَاعَتِهِ وَأَعْطِ مَا أَعْطَيْتَ هَنِيئًا وَامْنَعْ فِي إِجْمَالٍ وَإِعْذَارٍ (شهيدي، ٢٠١٤: ٢٤٢، الرسالة ٥٣).

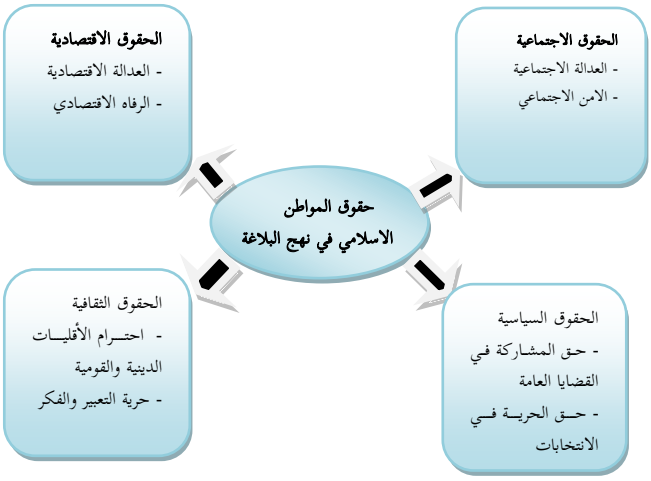

شكل ١. نموذج حقوق المواطنة في التعاليم العلوية وفقا لنهج البلاغة

الخاتمة

فى يومنا هذا أصبح استمرار المجتمعات وتطورها، متوقفا على وجود مواطنين ناشطين ومشاركين وفاعلين، إنّ معرفة الفرد على حقوقه وبالتالى المطالبة بها، تؤدي إلى معرفة الأفراد بما عليهم من مسؤوليات فى المجتمع وفى التعامل معا، من هنا تتخذ النظم الاجتماعية مسارا تطوريا، ويتحول المجتمع إلى مجتمع ناشط، فضلا عن هذا إنّ حلحلة قضايا المجتمع، وخلق التغيير فيها، لايأتي إلا عبر مشاركة أبناء المجتمع فى كل الجوانب، فدون وعى الفرد بحقوق المواطنة فى الجوانب المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية، لايكون لدينا رصيد نظري للمشاركة الناشطة فى القضايا الاجتماعية. ولا يتمكن المواطنون من التعبير عن مطالبهم، وإيصال صوتهم إلى الحكومة. تشكل حقوق المواطنة ضرورة لتحقيق الديمقراطية، والأساس لإدارة قضايا المجتمع بأفضل الأشكال، يتوقف نجاح الديمقراطية على تأسيس مجتمع يعرف الناس فيه حقوق المواطنة، فبذل المساعي لبناء أسس

الديمقراطية فى المجتمعات التى لايعرف الناس حقوقهم وواجباتهم بصفتهم مواطنين، يمكن أن يؤدي إلى فوضى اجتماعية. إنّ احترام حقوق المواطنة، وتحقيقها يتطلب حلحلة شروط مسبقة لايمكن عقد الآمال من دونها على تحقيق حقوق المواطنة. إنّ الإمام (ع) وقبل أن يكون حاكما، كان إماما دينيا تربّى فى مدرسة الوحى، وكانت حكومته بصفتها حكومة دينية، تطابق الأهداف الإلهية تطابقا تاما. إنّ هذه الحكومة هدفت إلى تأسيس المجتمع، وإيصال الأفراد قمة الكمال والسعادة الخالدة. تتجلى الحكومة الإسلامية فى حكومة أمير المؤمنين (ع) كان الإمام (ع) قد تعلم علم الإدارة المدنية طوال فترة استمرت ٢٣ عاما شهدت من حياة النبى بعد النبوة، إنّه تعلمها من الكتاب والسنة النبوية، وكان يعرف الثقافة القبلية وتراثها وهدفها، كما شاهد الإمام طوال ٢٥ عاما بعد النبى، مختلف الأحداث والأساليب الإدارية، وقام بنقدها فى خطب نهج البلاغة. كان الإمام (ع) يريد إدارة المجتمع إدارة منتظمة ومقننة، حتى لاتتأثر بالشخصيات القوية قبلية كانت أو غير قبلية، إنّه كان يريد أن يجعل العدالة فى مكانتها الصحيحة، ومن خلال تربية الأجيال وفقا للتعاليم الإسلامية، وأن يقلل من نفوذ الثقافة القبلية والجاهلية. يؤكد الإمام (ع) فى نهج البلاغة على أسس منها: العدالة والحرية وحقوق الناس، وكان يحاول توطيد علاقات الناس بالبعض وتكوين أسس المواطنة عند الناس، إنّ السمات المهمة فى مجتمع متمحور حول المواطنة، هو الاحترام القلبى للقانون وسيادة القانون والعدالة ومساواة الناس وتقسيم العمل وتربية ولاة وعلماء يقبلون النقد، وهذا الأمر يدل على أنّ الإسلام ليس دينا عقائديا، بل يشتمل على كل الجوانب الفردية والاجتماعية، ونظرا إلى أنّ تلك الحقوق تصدر من الله تعالى، وهى مؤسسة فى ذات الناس، فإنّها تطبق فى المجتمع الإسلامى، وتوفر الأرضية لتحقيق السعادة الدنيوية والأخروية للمواطنين.

المصادر

القرآن الكريم، ترجمة مهدي الهي قمشهاي (٢٠١٤). قم: منشورات مبين انديشه، الطبعة الاولى.

أحمدي طباطبايي،سيد محمدرضا (٢٠١١). *حقوق المواطنة تأكيدا على دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، فصلية الخط الأول*.عبد المطلب عبدالله. اهتداء الثورة الإسلامية، العام الثالث العدد ٣.

آرام، أحمد (٢٠٠١). *الحياة*. طهران: منشورات مكتب نشر الثقافة الإسلامية.

آشتياني، مليحه (٢٠٠٣). دراسة الأساليب الملائمة لملاحظة قيم المواطنة مع الاكتراث الموازين الدينية البرنامج الدراسي، مؤسسة الحث والبرمجة التعليمية لوزارة التربية والتعليم الإيرانية.

بابازاده، علي اكبر (٢٠٠١). معلم الحكم للإمام علي (ع)، قم: منشورات أنصاريان.

بهبهاني، زهرا وتوسلي، زهرا (٢٠١٤). *ضرورة تعليم حقوق المواطنة. فصلية حقوق المواطنة*. مركز الدراسات الإستراتيجية، ١٠٧. طهران: مجمع الدراسات الإستراتيجية البحثي.

تقوي، سيد حسين (٢٠٠٦). *نهج‌الخطابة*. طهران: نشر حقوق كشف الغطاء.

جرداق، جورج (٢٠٠٦). *الإمام على (ع) صوت العدالة الإنسانية*. ترجمة سيد هادى خسروشاهى. قم: مؤسسة امام عصر للنشر.

حر العاملي، محمد بن حسن (٢٠١١). *وسائل الشيعة الى تحصيل مسائل الشيعة*. قم: المكتبة الإسلامية.

حسين‌پور، بيجن (٢٠٠٧). *الحكماء والشعوب، بحث في حقوق الشعب في السيرة العلوية*. قم: خادم‌الرضا. الطبعة الثانية.

حسينيان خطيبي، حسن (٢٠٠٦). *الوظائف المتقابلة للحكماء والشعوب في الحكم الإسلامي*. الحوزة العلمية لحضرة زينب (س) مركز مديرية حوزات البنات العلمية.

حكيمي، محمد (٢٠٠٦). مجالات وعراقيل العدالة الاقتصادية. طهران: مركز فكر الشباب. الطبعة الثالثة.

الخامنئي، سيد علي (٢٥ فبراير ٢٠١٠). *تصريحات قائد الثورة الإسلامية في لقاءه باعضاء مجلس خبراء القيادة نقلا عن موقع*: سؤال الطلاب ، الفكر السياسي، www.quran.porsemani.ir.

رزاق‌پور، يوسف (٢٠١٢). نظرة إلى حقوق المواطنة، *شهرية كانون*. العدد ١٢٣.

ساكت، محمد حسين (٢٠١٢). *علم القانون: ديباجة على علم القانون*. طهران: نشر ثالث.

سليمي، حسين (۲۰۰۳). *سياسة من منظور الإمام على (ع)*، طهران: منشورات منشورات جامعة العلامة الطباطبايى.

سيدرضي، أبوالحسن محمد بن الحسين بن موسى (۲۰۰۰). *نهج‌البلاغة*. ترجمة سيد محمد مهدي جعفري. قم: مؤسسة نشر وتحقيقات ذكر.

شهيدي، سيد جعفر (۲۰۱٤). *نهج‌البلاغة*. طهران: شركة النشر العلمية الثقافية.

صانعي، پروين (۲۰۱۱). القانون والمجتمع؛ *الارتباط بين القانون والمجتمع والنفس*، طهران: طرح نو. الطبعة الاولى.

ضيائي‌بيغدلي، محمد رضا (۱۹۸۸). *الإسلام والقانون الدولي*. طهران: شركة الإسهامي للنشر.

طاهري، أبوالقاسم (۲۰۰۲). دليل التعليم والبحث في *نهج البلاغة*. قم: مكتب ممثلية ولي الفقيه. الطبعة الاولى.

طباطبايي، سيد محمد حسين (۱٤۱۷). *الميزان في تفسيرالقرآن*. قم: دفتر انتشارات مجمع مدرسي الحوزة العلمية في قم، الطبعة الخامسة.

عميد، حسن (۲۰۰۱). *قاموس عميد*. طهران: انتشارات أميركبير.

عميد زنجاني، عباسعلي (۱۹۹۱). *حقوق الأقلية*. طهران: مكتب الثقافة الإسلامية للنشر.

عميد زنجاني، عباسعلي (۲۰۰۳). *الفقه السياسي*. الطبعة الخامسة. طهران: انتشارات اميركبير.

قرائي‌مقدم، أمان الله (۲۰۰۳). *مبادئ علم الاجتماع*. طهران: انتشارات أبجد. الطبعة الخامسة.

كاتوزيان، ناصر (۱۹۸٦). *فلسفة القانون*. طهران: انتشارات بهنشر. الطبعة لثانية.

كليني، محمد بن يعقوب (۱٤۰۷). *الكافي*. طهران: دار الكتب الإسلامية. الطبعة الرابعة.

كوشا، محمد مهدي (۲۰۰۸). *المواطنة*. طهران: وزارة العلوم، والأبحاث والتقنية، القسم الثقافي الاجتماعي. مكتب التخطيط الاجتماعي والدراسات الثقافية. الطبعة الأولى.

محمدي ري شهري، محمد (۲۰۰٤). موسوعة *أمير المؤمنين (ع) على أساس القرآن، الحديث والتاريخ*. ترجمة مهدى مهريزى. قم: نشر دار الحديث. المجلد الاول.

مطهري، مرتضى (۱۹۹٥). *نظرة فى نهج‌البلاغة*. طهران: انتشارات صدرا. الطبعة الـ ۱٥.

مطهري، مرتضى (۲۰۰۱). *العدل الإلهي*. طهران: انتشارات صدرا. الطبعة الـ ۱٥.

منافي شرف‌آباد، كاظم (۲۰۱۳). *تبيين حقوق المواطنة من منظور القرآن*، مجموعه مقالات مؤتمر مديرية البلدية الوطنى الأول في أفق ۲۰۲٦. طهران: مركز دراسات التكنولوجيا بجامعة صنعتى شريف.

ميلر، ديفيد (۲۰۰۳). *حقوق الإنسان والمواطنة المقيدة بالحدود*، فصلية راهبرد. العدد ۳۲.

نرجسيان، عباس (۲۰۱٥). *دراسات المواطنة؛ اتجاه على أساس المواطن بالمديرية الحكومية*. طهران: انتشارات جامعة طهران. الطبعة الاولى.

النوري الطبرسي، ميرزا حسين (۱٤۰۷). *مستدرك الوسائل ومستنبط المسايل*. قم: مؤسسة آل‌البيت (ع).

نيازي، محسن؛ غفاري، غلامرضا (۲۰۰۹). *غلم اجتماع المشاركة*، طهران: نشر نزديک.

هادوي‌نيا، علي اكبر (۲۰۰۲). الفقر والغناء. *موسوعة الإمام علي (ع)* ج۷. طهران: مؤسسة دانش الثقافية والفكر المعاصر. الطبعة الاولى.

اليونسكو (۲۰۰۹) مشروع تحليل الرنامج والسياسات الثقافية والاجتماعية والبيئية في الخطة الرابعة الإيرانية اهتماما *بأهداف والمشروع التنفيذى لعقد الأمم المتحدة لأجل خدمة تعليم التنمية الصامدة (۲۰۱٤-۲۰۰٥)* مؤسسة التنمية القروية في إيران.

Gandhi, M. (2007). *Command Article of Geneva Conventions 1949 in the Era of International Criminal Tribunals*. ISIL Year Book of International Humanitarian and Refugee Law.

Lisa, A.M., & Chiodo, J.J. (2005). *What Do Have Student to Say About Citizenship?, an Analisis of The Concept of Citizenship Among Secondary Education Student*. Journal of social Studies Research. Spring.

Matsuda, N. (2014). *Can Universities Supply Citizenship Education? A Theoretical Insight, Japanese political science review,* 89 – 110/2 (doi: 15545/2001.89) c 2014 Japanese Political Science Association.

Westholm, A., Montero, J., & Van Deth, J. (2007). *Introduction: Citizenship, Involvement, and Democracy in Europe*. In J. Van Deth, J. Montero & A. Westholm (Eds.), Citizenship and Involvement in European Democracies: A Comparative Analysis. London: Routledge.

الگوی حقوق شهروندی اسلامی بر مبنای آموزه‌های علوی

کاظم منافی شرف‌آباد*

چکیده

مفهوم شهروندی، یکی از مفاهیم نوپدید در جامعه اسلامی است که به رغم کاربرد فراگیر آن، هنوز نتوانسته است جای خود را در اندیشه سیاسی اجتماعی، به خوبی بیابد. شهروند، کسی است که تحت یک حاکمیت زندگی می‌کند که در بیانات اسلامی وکلمات معصومین به ویژه امام علی (ع) فردی از جامعه اسلامی است. لذا حقوق شهروندی، همهٔ اموری را دربر می‌گیرد که والی و راعی موظف است در برابر پذیرش ولایت و حاکمیت او از جانب شهروندان و در صورت انجام وظایف شهروندی، برای آنان تضمین و تأمین نماید. مقاله حاضر که درصدد ارائهٔ حقوق شهروند اسلامی بر مبنای آموزه‌های علوی است، به شیوه توصیفی – تحلیلی و با استناد به دراسات و منابع دینی با کنکاشی بر نهج البلاغه نگارش یافته است. نتایج عمده پژوهش نشان می‌دهد که حقوق شهروندی در نظام علوی ابعاد اجتماعی، اقتصادی، سیاسی و فرهنگی را در بر می‌گیرد.

واژگان کلیدی: حقوق شهروندی اسلامی، آموزه‌های علوی، نهج البلاغه، امام علی (ع).

* دانشجوی دکتری رشته مدیریت آموزشی دانشگاه بو علی سینا، ایران. (kmanafi2016@gmail.com)